مقاهي الإنترنت تتجاهل التعليمات وتواصل "إغراء" طلاب المدارس!!

تنتشر مقاهي الإنترنت ومحال ألعاب الكمبيوتر في الشوارع الرئيسية والحارات والأزقة بشكل لافت، لكن الأسوأ كثافتها أمام بوابات المدارس دون رقابة أو ترخيص أو قانون يمنع تواجدها أمام المدارس لما تسببه من إلهاء وإغواء للطلاب بالتغيب والتأخر عن الطابور والحصص المدرسية والتستر عليهم .. وتتفاقم المشكلة قبل الامتحانات .. وهذا ما ركزت عليه "الثورة" في تحقيق يناقش الظاهرة، ومخاطرها على الطلبة .. ونتائج الامتحانات التي اقترب موعدها :

مدراء المدارس:

قرار منع دخول الطلبة بالزي المدرسي إلى محال الإنترنت والألعاب لا يُطبق

تقديرات مناطق تعليمية: 90% من الأسر لا تتابع أبناءها في المدارس

تربويون: مناشدات إدارات المدارس لا تلقى صدى

■ تحقيق / رجاء محمد عاطف

- في محل ألعاب واحد أمام إحدى المدارس يتوزع نحو 20 طالباً على كراسي اللعب يرتدون الزي المدرسي، واقفين ينتظرون الدور، تاركين الحقائب لا حارس لها مما قد يتسبب في ضياعها.

سألنا الطالب يزن.ص – في الصف التاسع وهو يرتدي الزي وكان يلعب (الجيم) داخل محل أمام إحدى المدارس أثناء الدوام، عن سبب تأخره وعدم دخوله المدرسة فأجاب أنه نسي الوقت وهو يلعب وتأخر عن الطابور إلى الساعة الثامنة صباحا وأغلقت المدرسة البوابة ومُنع من الدخول إليها ولم يكن أمامه إلا مواصلة اللعب إلى نهاية الدوام المدرسي.

وأما الطالب (علي .أ) - يدرس في الصف الثامن : وجد أن مثل هذه المحلات للترفيه عليهم بعد أعباء المذاكرة يوميا لأنهم يشعرون بملل الدراسة إلى جانب أنه لا يوجد لديهم فرص في العطل أو غيرها للترفيه واللعب .

أولياء الأمور شاركونا آراءهم في أنهم يرفضون وجود محال الألعاب والإنترنت أمام المدرسة.

يقول ولي أمر الطالب سهيل حسين سليم: إن هذه المحلات تمتلئ بطلاب المدارس خاصة الأطفال الصغار وهذا شيء بالغ الخطورة ليس في مستوى التحصيل العلمي فقط، وإنما في شكل الصداقات التي قد يُكوّنوها سواء عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو مع من يجلس إلى جوارهم في مقاهي الإنترنت وذلك لأن رقابة الأهل ومتابعتهم لأولادهم معدومة، وأيدوا تخوفهم من انحراف في سلوك أبنائهم في سن مبكرة خاصة وأن منهم من يتسول إذا كان مصروفهم غير كاف من أجل تأمين استخدام ألعاب الفيديو وسجائر مثلاً، وهذا ليس كل ما في الأمر.

تُلهي عن الدراسة

ويرى والد الطالب محمد أبو طالب أنها تضيع أوقات أبنائهم ولم تأت بخير عليهم وتلهيهم عن الدراسة وأن الكثير من الطلبة يتغيبون عن المدرسة بسبب هذه المحال .

أما بعض أصحاب تلك المحلات رغم صدور تعميم بعدم قبول أي طالب يرتدي الزي المدرسي أثناء الدوام إلا أن ذلك لم يُجد واستمروا في التغاضي والتستر على الطلاب وتشجيعهم بالاستمرار في الأخطاء حفاظا على مصدر الرزق.

يؤثر على مستقبلهم

إدارات المدارس تسعى جاهدة لإيجاد حلول لهذا الوضع الذي ينذر بخطر على الطالب والمجتمع وهنا يقول إبراهيم المسوري – وكيل مدرسة الطليعة النموذجية: إن هذه المحلات القريبة من المدارس تعتبر خطراً على الطالب الذي قد ينحرف ويتبلد ويكره المدرسة والدراسة رغبة في اللهو واللعب ما ينعكس ويؤثر على مستقبله سلبا ،وأضاف أنه قد سبق واتخذت وزارة التربية والتعليم وبمساعدة الجهات الأمنية إجراءات كانت شبة حاسمة ولكنها سرعان ما تلاشت كغيرها من الإجراءات، وقال إن غياب الطلبة عن المدرسة والتسرب إلى مثل هذه الأماكن قد يسبب معاناة لإدارة المدرسة مما يستدعي حاجتها للتفكير في معالجة هذه المشكلة وتكثيف الجهود في عملية مراقبة الطلاب الذين يتغيبون وما إذا كان غيابهم لحاجة ضرورية أم بسبب ارتيادهم لمثل هذه الأماكن، ولفت المسوري إلى خطرها على الطالب من حيث ضعف المستوى العلمي والانحراف أما الإدارة فلا توجد أي صلاحيات كاملة لها لا من قريب ولا من بعيد سواء في انتشار مثل هذه المحلات أو الإشراف عليها أو مراقبتها.

ناشدنا دون جدوى

جميلة المجاهد – مديرة مدرسة معاذ بن جبل، تقول: كنا نعاني من وجود محل الإنترنت، ولكن خلال الفترة الأخيرة انتشرت أشياء كثيرة تلهي الطالب عن الدراسة منها ألعاب الجيم التي بدأت بواحد حتى وصلت إلى أكثر من خمسة وبأحجام صغيرة وكبيرة ،وفي مدرستي ما يقارب الـ(3000) طالب أصبح فيها تسرب كبير تتبين من حضور الطلاب والتأخر عن المدرسة بنسبة تتفاوت من وقت إلى آخر أحيانا ما بين 40 – 50 طالباً وبين 20-15 طالباً بخروجهم مبكراً من المنازل والتوجه إلى محل الألعاب والإنترنت خلال ساعة الطابور ودائماً ما يُعاقب الطلاب ونستدعي أولياء الأمور من أجل ذلك.

وتابعت رغم قرار منع دخول الطلاب إلى هذه المحال بالزي والحقيبة المدرسية إلا أن الطلاب يرتدون ثياباً فوق الزي أو خلعه ووضعه في الحقيبة والدخول إلى النت وصاحب العمل يعلم أنه طالب ويتأخر عن المدرسة أو يتغيب وأنه لا يحق له الدخول أثناء الدوام الدراسي إلى هذه الأماكن، ولكن عملية التغاضي من الجميع تسبب المشكلة.

وتضيف: قمنا بالتوعية المدرسية والتهديد والعقاب وتبليغ الجهات الأمنية والمجالس المحلية وناشدنا أمين العاصمة ووزارة التربية والتعليم عبر رسائل مختلفة، لكن دون وجود صدى للموضوع وإلى جانب استدعاء أولياء الأمور وإشراكهم في مجلس الآباء فمنهم من تعاون وآخرون منشغلون ولا يوجد لديهم الوقت في متابعة أبنائهم ولم نجد تعاوناً من الجميع وهذا ما يجعل الوضع يتردى أكثر.

دور المدرسة ينتهي

وعن حلول مؤقتة قالت المجاهد: حاولنا الذهاب بأنفسنا كإدارة أو إرسال كشافة من المدرسة إلى النت لجلب الطلاب ولكننا واجهنا تهديدات وتستر من أصحاب هذه المحلات على الطلاب والقيام بإخفائهم. وحين ناقشنا أصحاب هذه المحلات جوبهنا بالرد: إننا نقطع أرزاقهم ويجب أن لا نتدخل فيمن يتردد إليهم من الطلاب لأن دورنا ينتهي داخل أسوار المدرسة.

وتمنت مديرة مدرسة معاذ بن جبل من الجهات المعنية التعاون في ذلك وإيجاد قرار صارم يمنع دخول الطلاب نهائيا خاصة المرحلة الإعدادية وإغلاق هذه المحلات لأن الطلاب لا يستطيعون التركيز في الدراسة وقد أضاعوا وقتهم وحقائبهم المدرسية والطابور والحصص الأولى.

وبقلق بالغ توجه رسالة إلى كل من يهمه الأمر وأولياء الأمور في هذا التوقيت، خاصة أنه لم يتبق على الامتحانات النهائية إلا أقل من الشهر وأنه يجب التفرغ لأبنائهم خلال هذه الفترة ومتابعتهم.

90% من الأسر لا تتابع أبناءها

ومن جانبه أكد عصام العابد – مدير المنطقة التعليمية بمنطقة شعوب أنه تم اتخاذ إجراءات كثيرة على مستوى مكتب التربية والتعليم حيث تمت مخاطبة الإخوة في قيادة السلطة المحلية والجهات الأمنية لمحاولة إغلاق هذه المراكز وعدم فتحها خاصة في الفترة الصباحية حرصا على الطلاب الذين يرتادونها لخطورتها عليهم نظرا لغياب دور الأسرة وأولياء الأمور في متابعة أبنائهم وزيارتهم المدرسة والتعرف على المعلمين، وطبقاً للعابد فإن نحو 90% من الأسر في منطقته (حسب تقديري الشخصي) لا يتابعون أبناءهم داخل المدارس مما يسبب في تفاقم مثل هذه المشكلات.

وشدد خلال حديثه على دور إدارات المدارس في متابعة الغياب والحضور واتخاذ الإجراءات الموجودة باللائحة المدرسية التي قال إن المدارس تهملها.

إيجاد حل تربوي

وقال العابد: نقوم بإغلاق محل واحد بعد جهد كبير ونتفاجأ بعد فترة أن هناك أكثر من محل يُفتح في مكان آخر والسبب ربما وجد أصحاب هذه المحلات أن المكاسب سهلة وسريعة فانطلق الكثير منهم للاستثمار في هذا الجانب الذي يهدد الطلاب ومستقبلهم.

ونوه بأن استمرار هذه الظاهرة يشكل خطراً كبيراً على التعليم، وقال إن الأعداد تتزايد لأن الطلبة قد يؤثرون على زملاء آخرين داخل المدرسة في دعوتهم إلى مثل هذه الأماكن .

ووعد بأنهم سيتابعون ذلك ورفع مذكرة إلى وزارة التربية والتعليم وأمانة العاصمة والمطالبة في الاجتماعات القادمة بإيجاد حل تربوي حازم تجاه مثل هذه الأماكن التي أصبحت بؤرة لهروب الطلبة للهروب والفوضى والعبث ولأشياء قد تصل إلى أكثر مما نتخيله من الفوضى، محذراً من دخول الأطفال الصغار هذه المحال .. واختلاطهم بمن هم أكبر منهم سناً، الذين لاشك سيؤثرون على نفسياتهم وحياتهم الاجتماعية المستقبلية ونموهم الشخصي إلى جانب التأثيرات السيكولوجية والتربوية والتعليمية.

لا قانون يمنعها

أماكن تواجد تلك المحلات معروف من قبل الجهات المعنية بمراقبتها ومتابعة نشاطاتها فنجدها في الحارات والشوارع الفرعية على مقربة من المدارس والعديد منها غير مرخص لها، حيث قال مدير عام مديرية السبعين محمد محمد ناجي صالح: إن مثل هذه المحلات محدودة الانتشار أمام المدارس ويتم متابعتها واتخاذ الإجراءات بإغلاقها، كما لا يوجد قانون يرخص أو يمنع فتحها وإنما تجنباً للضرر الذي قد يلحق بالطلاب وبمستوى تحصيلهم العلمي يمنع ذلك، وأضاف بالقول: يتم عمل تعميم على مدراء المدارس بإبلاغ المنطقة بشأن وجود المحلات والتي قد تؤثر على الطلاب وأدائهم المدرسي والتعاون معنا في ذلك، وأن دور المجلس المحلي إشرافي رقابي وتنفيذي عليها ليتم ضبط كل ما يخل بالنظام العام أو يؤثر على الطلاب وأن الجولات التنفيذية قائمة على هذه المحلات.

لا يوجد تعاون

وعن المدارس التي انتشرت قربها محال الألعاب قال: إنه لم تأت أي شكوى من إدارات المدارس وعدم وجود تعاون من قبل إدارات المدارس وأولياء الأمور مع المنطقة التعليمية والمجالس المحلية للقيام بالإجراءات اللازمة ومنع انتشارها يفاقم من مشكلتها .. لكنه أكد أنه سيتم التحقق من الأمر واتخاذ قرار بمنع انتشارها والتردد عليها .

ويوافقه الرأي يوسف الحُماني – مدير المجلس المحلي بمنطقة الصافية الذي أكد أنه يُعمم على كل محلات الألعاب والإنترنت لمنع كل طالب يرتدي الزي المدرسي الدخول إليها. منوهاً بضرورة إغلاقها بشكل تام حفاظا على طلاب المدارس لأنهم الأكثر ترددا عليها ولما تشكله من خطر على مستقبلهم العلمي كونها تأخذهم من مدارسهم وتلهيهم عن التعليم خاصة ونحن مقبلين على الامتحانات النهائية.